

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

30 - كتاب: العارية⁽¹⁾

تعريفها: العارية⁽²⁾ عملٌ من أعمال البر التي ندب إليها الإسلام ورغب فيها، يقول الله سبحانه: «وَتَمَآوَأُوا عَلَى آلِهِ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَمَآوَأُوا عَلَى الْإِنِّمِ وَالْمُدُونِ»⁽³⁾، وقال أنس رضي الله عنه: كَانَ فَزَعٌ بِالْمَدِينَةِ فَاسْتَعَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَرَسًا مِنْ أَبِي طَلْحَةَ يَقَالُ لَهُ: الْمُنْدُوبُ، فَرَكِبَهُ فَلَمَّا رَجَعَ قَالَ: «مَا رَأَيْنَا مِنْ شَيْءٍ وَإِنْ وَجَدْنَاهُ لَبَحْرًا»⁽⁴⁾.

وقد عرفها الفقهاء: بأنها إباحة المالك منافع ملكه لغيره بلا عوض.

بِمَ تَتَعَقَّدُ: وتتعقد بكل ما يدُلُّ عليها من الأقوال والأفعال.

شروطها: ويشترط لها الشروط الآتية:

1 - أن يكون المعيرُ أهلاً للتبرع.

2 - أن تكون العينُ منتفعاً بها مع بقائها.

3 - أن يكون النفعُ مباحاً.

إعارة الإعارة وإجارتها: ذهب أبو حنيفة ومالك إلى أن المستعير له إعارة العارية وإن لم يأذن المالك إذا كان ممّا لا يختلف باختلاف المستعمل. وعند الحنابلة أنه متى تمت العارية جاز للمستعير أن ينتفع بها بنفسه أو بمن يقوم مقامه، إلا أنه لا يؤجرها ولا يعيرها إلا بإذن المالك. فإن أعارها بدون إذنه قُتِلَتْ عند الثاني، فللمالك أن يضمن أيهما شاء، ويستقر الضمان على الثاني لأنه قبضها على أنه ضامن لها وتُلِفَتْ في يده، فاستقر الضمان عليه، كالغاصب من الغاصب.

(1) الفروع: 252/4، المحرر في الفقه: 359/1، 407، مختصر سيدي خليل: ص 227.

(2) عارية أو عارية بالتخفيف والتشديد.

(3) سورة المائدة، الآية: 2.

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2627).

(1) الفروع: 252/4، المحرر في الفقه: 359/1، 407، مختصر سيدي خليل: ص 227.

(2) عارية أو عارية بالتخفيف والتشديد.

(3) سورة المائدة، الآية: 2.

(4) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2627).

(5) المدونة الكبرى: 162/15، الكافي: ص 279.

متى يرجع المعير: وللمعير أن يسترد العارية متى شاء ما لم يسبب ضرراً للمستعير. فإن كان في استردادها ضرراً بالمستعير أجل حتى يتقي ما يتعرض له من ضرر.

وجوب ردّها: ويجب على المستعير أن يردّ العارية التي استعارها بعد استيفاء نفعها لقول الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾⁽¹⁾.

وعن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «أدّ الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك». أخرجهُ أبو داود⁽²⁾ والترمذي⁽³⁾ وصحّحه والحاكم⁽⁴⁾ وحسنه.

وروى أبو داود⁽⁵⁾ والترمذي⁽⁶⁾ عن أبي أمامة أن النبي ﷺ قال: «العارية مؤداة»⁽⁷⁾.

إعارة ما لا يضر المعير وينفع المستعير: نهى رسول الله ﷺ أن يمنع الإنسان جاره من غرز خشبة في جداره ما لم يكن في ضرر يصيب الجدار. فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرر خشبة في جداره»⁽⁸⁾. قال أبو هريرة: ما لي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم. رواه مالك⁽⁹⁾.

وأختلف العلماء في معنى الحديث، هل هو على المندوب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على جدار جاره أم على الإيجاب. وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحابهما في المذهبين الندب، وبه قال أبو حنيفة والكوفيون. والثاني الإيجاب، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالندب قال ظاهر الحديث أنهم توقّفوا عن العمل، فلهدا قال: ما لي أراكم عنها معرضين. وهذا يدل على أنهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان واجباً لما أطبقوا على الإعراض عنه، والله أعلم.

ويدخل في هذا كل ما ينتفع به المستعير ولا ضرر فيه على المعير فإنه لا يحل منعه، وإذا منعه صاحبه قضى الحاكم به، لما رواه مالك⁽¹⁰⁾ عن عمر بن الخطاب أن الضحاك بن قيس ساق خليجاً له من العريض، فأراد أن يمر في أرض محمد بن مسلمة، فأبى محمد، فقال له الضحاك: أنت تمنعني وهو لك منفعة، تسقي منه أولاً وآخرأ ولا يضرك؟ فأبى محمد، فكلم فيه

(1) سورة النساء، الآية: 58.

(1265).

(2) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 3535).

(7) أي تعاد لصاحبها.

(3) أخرجه الترمذي في «السنن» (الحديث: 1264).

(8) أخرجه البخاري في «الصحیح» (الحديث: 2463).

(4) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 46/2).

(9) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 1495).

(5) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 3595).

(10) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 1496).

(6) أخرجه الترمذي في كتاب: ، باب: (الحديث:

الضحاكُ عمرَ بن الخطاب، فدعا عمرُ محمدَ بن مسلمة، فأمره أن يخلي سبيله، قال محمدُ: لا، فقال عمرُ: لا تمنع أخاك ما ينفعه ولا يضرك، فقال محمدُ: لا، فقال عمرُ: واللّه ليُمرنَّ به ولؤ على بطنك، فأمره عمرُ أن يمرَّ به، ففعل الضحاكُ.

ولحديثِ عمرو بن يحيى المازني⁽¹⁾ عن أبيه أنه قال: كان في حائطِ جدِّي ربيعٌ لعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ فأرادَ أن يحوله إلى ناحيةٍ من الحائطِ فمنعه صاحبُ الحائطِ. فكلمَ عمرَ بن الخطابِ، فقضَى لعبدِ الرحمنِ بنِ عوفٍ بتحويله.

وهذا مذهبُ الشافعيِّ وأحمدَ وأبي ثورٍ وداودَ وجماعةِ أهلِ الحديثِ. ويرى أبو حنيفةٌ ومالكٌ: أنه لا يقضى بمثلِ هذا، لأنَّ العاريةَ لا يقضى بها. والأحاديثُ المتقدمةُ ترجحُ الرأيَ الأولَ.

ضمانُ المستعيرِ: ومتى قبضَ المستعيرُ العاريةَ فتلفتَ ضمِنَها، سواءً قرطَ أم لم يُقرطَ. وإلى هذا ذهبَ ابنُ عباسٍ وعائشةُ وأبو هريرةُ والشافعيُّ وإسحاقُ. ففي حديثِ سمرةَ رضي الله عنه أن النبيَّ ﷺ قال: «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَ»⁽²⁾، أخرجه أحمدُ⁽³⁾ وأبو داودَ⁽⁴⁾ والحاكمُ⁽⁵⁾ وصححه، وابن ماجه⁽⁶⁾. وذهبَ الأحنافُ والمالكيةُ إلى أنَّ المستعيرَ لا يضمنُ إلا بتفريطٍ منه لقولِ الرسولِ ﷺ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْتَعِيرِ غَيْرُ الْمُغْلِ»⁽⁷⁾ ضَمَانٌ، وَلَا الْمُسْتَوْدِعُ غَيْرُ الْمُغْلِ ضَمَانٌ». أخرجه الدارقطني⁽⁸⁾.



- | | |
|---|--|
| <p>(1) أخرجه مالك في «الموطأ» (الحديث: 1497).</p> <p>(2) أي اليدُ ضمانٌ ما أخذت تردُّه إلى مالكه.</p> <p>(3) أخرجه أحمد في «المسند» (الحديث: 8/5).</p> <p>(4) أخرجه أبو داود في «السنن» (الحديث: 3561).</p> | <p>(5) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (الحديث: 47/2).</p> <p>(6) أخرجه ابن ماجه في «السنن» (الحديث: 2400).</p> <p>(7) المغل: الخائن.</p> <p>(8) أخرجه الدارقطني في «السنن» (الحديث: 41/3).</p> |
|---|--|